جامعة 8 ماي 1945 قالمة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

مقياس سوسيولوجيا الحركات الاجتماعية

محاضرتين يقدمهما د. سمير قريد أستاذ محاضر-أ-إلى طلبة السنة الثانية علم اجتماع

- المحاضرة رقم 10: الحركات الاجتماعية والدولة

أولا-لماذا الدولة؟

توجد ثلاثة أسباب رئيسية جعلت من الدولة عاملا أساسيا في دراسة وتحليل الحركات الاجتماعية:

1-الحركات الاجتماعية هي ظاهرة سياسية في المقام الأول، سواء تبنينا منظورا ضيقا عن الحركات الاجتماعية، والذي يركز على التحديات التي تشكلها الحركات الاجتماعية، أو تم التعامل مع الظاهرة بمنظور أوسع، والذي يهتم بالتغيير في توزيع السلع الاجتماعية، فالحركات الاجتماعية تهدف إلى التغيير الاجتماعي.

2-تتحكم وتنظم الدولة البيئة السياسية التي دور فيها الحركات الاجتماعية مما يخلق الفرص أو القيود على نشاطات تلك الحركات.

وفى الوقت الحالي، أضاف علماء الحركات الاجتماعية ثلاثة أبعاد جديدة بجانب مفهوم الفرص السياسية، أولا :النسق المؤسسي للدولة وخاصة المركزية والقدرة على رسم وصنع السياسات، ثانيا :معتقدات وأيديولوجيات القادة وكذلك أفكارهم عن الحكم وكيفية التعامل مع المواطنين، ثالثا :النسق المتغير للقوة السياسية.

3- تقوم الحركات الاجتماعية من أجل الحصول على حق التمثيل السياسي، حيث أن جميع الدول الحديثة تقوم على نظام تمثيل المصالح العامة والاجتماعية في مواجهة **الدولة (كراج جينكيز وبارت كليندرمانس، 2019).**

ثانيا-علاقة الحركات الاجتماعية بالدولة

مما لا شك فيه إن للحركات الاجتماعية دورا بارزا في السياسة في جميع أنحاء العالم، ففي ظل نظام العولمة توفرت الفرص للمجموعات التي تعيش في ظل الدكتاتوريات للضغط على حكومتهم، فدمقرطة وسائل الإعلام والاتصال سهلت للأفراد التلاقي والعمل المشترك لتحقيق مصالحهم المتماثلة، فضلا عن اعطائهم مزيدا من الحرية في نشر رسالتهم وتوليد الضغط للعمل. فالإنترنت، على وجه الخصوص، أصبح أداة تعبئة قوية في التأثير على الرأي العام، فعلى الرغم من رفض هذه الحركات الاجتماعية الحديثة للسياسة إلا إن وجودها وأنشطتها أدى إلى توسيع مفهوم السياسة بحيث لم تعد مقصورة على التنافس على السلطة وإنما دخلت فيها اهتمامات أساسية للأفراد مثل السلام، حماية البيئة، حقوق الإنسان وغيرها **(محمود خليفة جودة، 2020).**

كما أدت التحولات الاقتصادية والسياسية في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي إلى تغيرات جذرية في عالمنا المعاصر، سواء من ناحية التكتلات الاقتصادية أو التحالفات السياسية او التبادل والصراع الثقافي والإيديولوجي، وقد خلقت هذه التحولات أوضاعا جديدة تتعلق بدور الحكومات والكيانات المهنية والمجتمعية العاملة فيها وإعادة صياغة العلاقات فيما بينها، كما أن اتساع حجر المجتمعات وزيادة الطلب كما ونوعا، والإلحاح على سرعة الاستجابة برزت الحاجة إلى دور الحركات الاجتماعية – بما فيها مؤسسات المجتمع المدني- كشريك فعال للحكومة في تحمل المسؤولية الاجتماعية وتبعاتها، ومن ذلك تعينها بالفكر والجهد والمال وبالتالي تكمل ما تعجز الحكومة القيام به، ناهيك عن دوري الرقابة والتقويم **(سموك علي وقريد سمير، 2019: 477).**

في السنوات الأخيرة وجدت الحركات الاجتماعية طريق عودتها إلى نقاش السياسة، حيث ظهرت عدة تحالفات سياسية معارضة لمشاريع الدولة تطالب بحقها في الوصول إلى الموارد والخدمات الاجتماعية

(التعليم، الصحة، العدالة، التوظيف وغيرها)، أو حتى تطبيق رؤيتها الخاصة في التنمية، كما حدث مع حركة زاباتيستا في شيباس (المكسيك)، وحركة العمال الريفيين بدون أرض في البرازيل، وهناك عدة طرق يمكن للحركات الاجتماعية أن تعالج من خلالها عدم المساواة بالمعنى الواسع، الاجتماعية والاقتصادية والعنصرية والعرقية والدينية عن طريق مطالبة الدولة باحترام الحقوق الأساسية عبر التنظيم والتمثيل السياسي للجماعات المهمشة **(ل.ف.كاموس، 2016: 251)**.

يمكن التأكيد في هذا السياق، أن الحركات الاجتماعية تظهر داخل أنساق الدولة وتستهدف في الغالب سلطات الدولة التي تعمل على إحداث تغييرات وإصلاحات تستجيب لمطالب المحتجين، فالأفراد لا يعتمدون على الأحزاب السياسية والانتخابية فقط لكي يعبروا عن تفضيلاتهم، ولكنهم يلجأون أيضا إلى الاحتجاجات، والمظاهرات، وحملات جمع التوقيعات، والمسيرات والتنظيمات التي تعبر عن مطالبهم في التغير الاجتماعي، وبالتالي فإن الحركات الاجتماعية هي سياسة يقوم بها الناس وليست بحال سياسة للنخب **(هانك جونستون، 2018: 09-10)**.

ثالثا-لماذا تسمح الدولة ببروز الحركات الاجتماعية؟

لا شك أن السياق السياسي له تأثير كبير على العوامل الباعثة للسلوك الاحتجاجي، فالحركات الاجتماعية تتأثر بشدة بالمناخ السياسي وبالبناء السياسي، ويشيع في أنظمة الحكم غير الديمقراطية استخدام اختراق الدولة للحياة اليومية، وذلك لتوجيه التصرفات السياسية لمواطنيها ومراقبتها والتحكم فيها، ويؤكد في هذا الإطار " جورج أورويل" حول اختراق الدولة للحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني وما تقوم به من المراقبة المستمرة والضبط الاجتماعي من خلال جهاز بوليسي متطور بدرجة عالية وواسع الانتشار، والتنشئة الاجتماعية الإيديولوجية المتطرفة، وكثيرا ما تستخدم الدولة الشمولية إرهاب الدولة بهدف احتواء الحركات الاجتماعية **(هانك جونستون، 2018: 138)**.

لكن على النقيض من ذلك تسمح الدولة ببروز الحركات الاجتماعية المعارضة لسبب وجيه مفاده عدم التسبب في إحداث دينامية تتدفق كالشلال صوب ظهور مزيد من الاحتجاج، ومزيد من الفضاءات الحرة، ومزيد من مراكز المجتمع المدني المستقلة عن الدولة، كما أن تنامي الانقسامات بين نخب الدولة من شأنه أن يهدد الاستقرار السياسي للدولة، وفي أنظمة الحكم التسلطية تستطيع الدولة تحريك " منظمات حزام نقل الحركة" كمنظمات الحزب المحلية، وروابط الأحياء السكنية (الجيرة)، والنقابات والنوادي الترويحية

وغيرها من أجل تحقيق الضبط الاجتماعي، بل يصل في نهاية الأمر إلى القمع والرقابة، ومع مثل هذه الاستراتيجية تتمكن الدولة من دعم نظام الحكم **(هانك جونستون، 2018: 180-181)**.

استنادا إلى نظرية "تعبئة الموارد" فإن الحركات الاجتماعية استجابة منطقية في مواجهة مواقف جديدة طرأت على المجتمع حديثا، وتعتبر فرصة لانتقال المجتمع إلى وضع أفضل، ولا تعد مصدرا من مصادر الخلل في المجتمع، بل كجزء من العملية السياسية والنظام السياسي نفسه، وتسعى إلى الوصول إلى حالة أحسن. ويتم ذلك من خلال قيام تلك الحركات بتعبئة الموارد وتوظيفها لصالح المجتمع وتطوره، مشيرة إلى حركة تعبئة الأفراد من أجل قضية ما، في أفق إحداث تغيير اجتماعي. يعتبرها "توران" شكلا خصوصيا من أشكال المشاركة السياسية، وأنها تساهم في مسار البناء الديمقراطي، باستحضار المضمون الاجتماعي والقيمي، وتهتم بنقد الخيارات التنموية، ويعدها في قلب صياغة السياسات العمومية، فالحركات الاجتماعية تلعب دور "السلطة الخامسة" وتمكن من التغيير الاجتماعي، تبعا لذلك ينظر إلى الحركات الاجتماعية كفعل اجتماعي عاكس لتناقضات المجتمع، بسبب رياح العولمة والبيروقراطية المفرطة، ونتيجة ظهور تناقضات اجتماعية جديدة والمتمثلة في التناقض بين الفرد والدولة. يشكل فيها المكون الثقافي جوهر العمل والنشاط، حيث يركز على الهويات والقيم التي تبتعد عن الأبعاد المادية والاقتصادية التي دعت إليها الحركات الاجتماعية التقليدية **(محرز الدريسي، 2017)**.

المراجع

1- الدريسي محرز (2017). **حركات الاحتجاج المغاربية: السياسة بين المركز والتخوم.** https://almagharebi.net/2018/01/04/%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%AA%D8%AC%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D9%8E%D8%A7%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%91%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A8/

2- سموك علي وقريد سمير (2019). " **دور المجتمع المدني في التنمية الشاملة-دراسة نقدية للحالة الجزائرية-**، في: فائزة التونسي(وآخرون): **التنمية الاجتماعية: واقع وأفاق**. الجزائر: مطبعة مركز البحث في العلوم الإسلامية والحضارة.

3- لياندرو فيرغارا-كاموس (2016). " **ما أهمية الحركات الاجتماعية في معالجة حالات عدم المساواة وضمان العدالة الاجتماعية.** في: ميليسا ليتش (وآخرون)**: التقرير العالمي للعلوم الاجتماعية 2016، تحدي حالات عدم المساواة: مسارات من أجل تحقيق عالم يسوده العدل.** فرنسا: منشورت اليونيسكو.

4- محمود خليفة (2020). الدولة والحركات الاجتماعية. https://www.academia.edu/7482514/%D8%A8%D8%AD%D8%AB_%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9_%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA_%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9

5- كراج جينكيز وبارت كليندرمانس (2019). **الحركات الاجتماعية، التمثيل السياسي والدولة.** ترجمة أمينة أحمد، جامعة الإسكندرية: ملتقى الباحثين السياسيين العرب. https://drive.google.com/file/d/1w2mh0sd9OHVpDc7k6gZw49zrJ6IeBwXm/view

6- هانك جونستون (2018). **الدول والحركات الاجتماعية.** ترجمة أحمد زايد، القاهرة: المركز القومي للترجمة.

– المحاضرة رقم 11: الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

أولا–نشأة وتطور الحركات الاجتماعية في العالم العربي

تاريخيا تعتبر الحركات الاجتماعية ظاهرة حضرية بامتياز لأنها ارتبطت نشأتها بما عرف بتحركات عوام المدن ضد الاستغلال وتدهور الأحوال المعيشية في ظل الدولة العثمانية في أواخر القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر، ومنها تحركات حلب التي أدت إلى استيلاء العامة على المدينة وهروب الوالي 1818، ثم حصارها وضربها بالمدفعية عام 1821. وأيضا قومة حلب عام 1851 ضد التجنيد الإجباري وضريبة العقارات، وثورة أيلول 1832 في دمشق (حصار الوالي في القلعة أربعين يوما ثم قتله وأعوانه) **(عزة عبد المحسن خليل، 2018)**.

وفي مصر نشأت الحركات الاجتماعية ابتداء من عام 1795، ضد زيادة الضرائب على الفلاحين ثم كانت ثورة القاهرة الأولى في أكتوبر 1798، والثانية في مارس 1800 ضد الحملة الفرنسية أساسا، وفي الوقت ذاته تعبيرا عن الغضب الشعبي من تدهور الأحوال المعيشية، وجزئيا ضد الولاة والمماليك الخانعين وخاصة الثورة الأولى. وأعقب خروج الحملة عددً من تحركات العوام ضد المماليك وحكام المدن في مظاهرات حاشدة – بعضها من النساء–تسير إلى القلعة وترفع إلى الوالي المطالب الشعبية. واستمرت هذه التحركات حتى ولاية محمد على عام 1805 بمعاونة القوى الشعبية والقيادات الدينية. وشهدت تونس أيضا مثل تلك التحركات في تمرد أولاد عزيز عام 1845، وثورة ابن غذاهم 1864 ضد الضرائب والانحياز للأجانب **(عزة عبد المحسن خليل، 2018)**.

لعل من أبرز هذه الحركات هي" حركة القومية العربية " التي وصفها البعض بأنها ظهرت كرد فعل للحركة الصهيونية والنفوذ الأوربي، خاصة عقب صدور وعد بلفور عام 1917 بإقامة وطن قومي لليهود في فلسطين، بالإضافة إلى ما عانت منه المنطقة العربية جراء هزيمة عام 1947، كان له اثره البالغ على كافة أنحاء الوطن العربي، ومن ثم أدت هذه العوامل إلى بروز عدد من الحركات التي جاءت لمقاومة الاستعمار، كما تضمنت أيضا هذه الحركة أشكالا للاستجابة العربية لمواجهة النفوذ الغربي الذى اتخذ شكل الاستعمار السياسي والاقتصادي للدول العربية **(هند إبراهيم أحمد، 2012)**.

تتسم الحركات الاجتماعية في الوطن العربي بطابعها الوطني القومي، فقد نشأت في البلدان العربية التي خضعت للاستعمار الغربي حركات وأحزاب سياسية وطنية تدعوا إلى طرد الأجنبي من الأراضي

العربية، ولعل القضية الفلسطينية تعتبر أبرز القضايا الشائكة التي نتج عنها احتلال استيطاني أدى إلى نزوح مئات الألاف من الفلسطينيين من أراضيهم عام 1948، وما عرف آنذاك بالنكبة، هز مشاعر الجماهير العربية وأدى إلى سلسلة من التغييرات في أنظمة الحكم، فقد تعرضت مصر إلى انقلاب 1952 بقيادة تنظيم ضباط الأحرار، وفي العراق تم الانقلاب على حكم الموالي للبريطانيين، وكذلك في سوريا حيث تم الانقلاب على حكومة الاستقلال الناشئة حديثا **(ع.ق.عبد العالي، 2020: 190)**.

سوسيولوجيا تعرضت هذه الحركات إلى الفشل والانتكاسة نتيجة غياب برنامج واضح وتراجع مفعولها على مستوى الجماهير التي تعاني التهميش والإفقار العام، ونظرا لتدهور مستوى التطور الإنتاجي وضعف تبلور التكوينات الاجتماعية وضعفها إزاء السلطة التي تلجأ إليها في تحقيق مصالحها الاقتصادية (أبوية اقتصادية إذا جاز التعبير)، كانت القيادات على استعداد للتفاهم مع السلطة (رجال الدين) بل إنهم لعبوا في كثير من الأحيان دور الوسيط الذي تحدد السلطة حجمه السياسي بقبولها أو رفضها لوساطته، ومن جهة أخرى، فقد كانت هذه الهبات في مواجهة السلطة المحلية ولم تتجاوزها أبدا إلى السلطة المركزية المتحالفة معها في استنبول. ومثل المركز دائما رمزا رفيعا (الباب العالي) حيث كان الحكم باسم الإسلام. وهنا كان الاستناد على التراث (الإسلامي) الأساس لبناء قاعدة الشرعية كشأن النظم الأبوية لعبت الثقافة السائدة التي رسخها الزعماء من رجال الدين دورا هاما في إجهاض نتائج التحركات الشعبية **(عزة عبد المحسن خليل، 2018)**.

يمكن القول إن الحركات الاجتماعية في الوطن العربي بدأت في العمل منذ فترة الدولة العثمانية ولكنها تنامت مع قيام الدول الحديثة، وبدأت تشكل اليوم ظاهرة واسعة ومتنامية. في لبنان تأسس اتحاد العمال العام عام 1919، وشاركت النقابة في مظاهرات معركة الاستقلال، واستمرت نشاطات الاتحاد إلى أن حُل في عام 1948،.وتبلورت الحركة الطلابية في أوائل الخمسينات للتعبير عن مواقف سياسية داعمة أو رافضة لإجراءات معينة، وأما المنظمات النسائية فتعود إلى أوائل القرن العشرين، ولكن أكثرها تتمحور حول العمل على تعديل القوانين اللبنانية لتكون متلائمة مع اتفاقية إلغاء جميع أشكال التمييز ضد المرأة وفي سورية بدأت الحركات العمالية منذ العشرينات، وتميزت أيضا بالجمعيات الإسلامية، مثل دار الأرقم، وجمعية الشبان المسلمين، وهي الجمعيات التي كانت أساسا لقيام جماعة الإخوان المسلمين في سورية في منتصف الأربعينات، وتمثل حركات حقوق الإنسان السورية التي بدأت العمل بعد عام 2000 إطارا لتجمعات المعارضة والإصلاح السياسي، مثل جمعية حقوق الإنسان (غير المرخصة) ولجنة أهالي المعتقلين، وتمتلك

النقابات المهنية في السودان تجربة فريدة عندما أوكل إليها سوار الذهب عام 1985 بعد تنحيته للنميري عن الحكم إدارة البلاد لمدة سنة وإجراء الانتخابات العامة لأول مرة بعد تعطيل الحياة السياسية والتعددية والانتخابات لمدة 16 عاما، وهي حالة متقدمة سياسية وديمقراطيا جديرة بالاعتزاز والدراسة على مستوى العالم الثالث، وبخاصة في العراق التي تعيش تجربة مشابهة **(إبراهيم غرايبة، 2011)**.

ثانيا– دواعي ظهور الحركات الاجتماعية في الوطن العربي.

يمكن التمييز بين ثلاث أزمات تاريخية كبرى أدت إلى ظهور الحركات الاجتماعية في الوطن العربي

1– أزمة التأسيس وظهور حركات الأقليات

فشلت الدول العربية في التعامل مع مسألة الأقليات، فقصرت في دمجها اجتماعيا وظلت حقوقها الدستورية حبرا على ورق، وتعسفت بعض الدول في قهر الأقليات، ما أدى إلى ظهور أنواع مختلفة من الحركات الاجتماعية (الإثنية، الدينية، المذهبية، العرقية) **(أحمد موسى بدوي، 2020: 99)**.

ومن جهته يؤكد عمرو حمزاوي أنه في العديد من الحالات العربية، أخفقت الدولة الوطنية في التعامل مع الأقليات ودمجها اجتماعيا في إطار حكم القانون والحقوق المتساوية، أو في تحقيق الأهداف التنموية والتوزيع العادل للثروة، ففي اليمن تهدد حكومته في الشمال والجنوب حركات لم تعد تعترف بشرعيتها، وفي السودان تتمرد بعض أقاليمه على الخرطوم وتطالب بالانفصال، وهو ما أدى إلى تقسيم السودان إلى دولتين، وفي لبنان أضحى كل ما فيه يعكس محاصصة طائفية خانقة، وفي المغرب والجزائر ومصر وصل التردي فيها مرافق عامة رئيسية وتتآكل شرعية الدولة جراء ذلك **(عمرو حمزاوي، 2011: 91)**.

كما يؤكد فالح عبد الجبار أن اهتزاز مكانة الدولة في الوطن العربي أدى إلى تنامي الاحتجاج الاجتماعي الفئوي (طائفة، مذهب، منطقة) ليحل محل الانقسامات الاجتماعية (الطبقات–ملاك الأرض–رأس مال الخاص–العمال) وترسخ هذا الانعطاف صعود الإسلام السياسي الذي عمق الانقسامات الجزئية ورسخها من خلال تسيس الهويات الجزئية وبالذات الدينية المذهبية إلى جانب الهويات الإثنية الأقدم في عهدا (الكرد والتركمان والآشوريين في العراق/ المسيحيون في السودان/ البربر في الجزائر) **(فالح عبد الجبار، 2011: 276)**.

2– أزمة المشروع القومي الوطني وظهور الحركات الاجتماعية الدينية

خلف انهيار المشروع القومي والوطني في البلدان العربية فجوة مرجعية وسياسية ووجدانية لم تستطع أي من القوى السياسية المأزومة حلها، مما ترك الباب مفتوحا على اتساعه لظهور الحركات الدينية. ومع فشل المشروعات القائمة على التفكير العقلاني، وعدم اكتمال دخول المجتمعات العربية في طور الحداثة،

كانت الأرض ممهدة لنمو شعبية المشروع الإسلامي المعتمد أساس على رفض الحداثة، وشكل غياب برنامج محدد للتغير ميزة نسبية للتيارات الدينية، حيث جنبها أولا الاختلاف بين عناصرها (حيث لا توجد قضايا أو مسائل خلافية)، كما جنبها الاصطدام المبكر مع الدولة. وحدا هذا ببعض الأنظمة إلى تشجيع التيارات الدينية السلامية بغية ضرب القوى اليسارية، وكان ثاني العوامل الدافعة إلى نمو الحركات الدينية انسحاب الدولة عن أداء وظائفها الخدمية مثل التعليم والصحة والتوظيف مما شكل سانحة للحركات الدينية التي انبرت في تقديم هذه الخدمات لدعم نفوذها وتأثيرها بين فئات واسعة من الجماهير **(عزة عبد المحسن خليل، 2018)**.

3- أزمة النظام السياسي ونشأة الحركات الاجتماعية السياسية

تتعدد أبعاد هذه الأزمة لكن أخطرها ما يتعلق بالفساد، الظلم وعدم المساواة، عدم الرغبة في التحول الديمقراطي وفقدان المشروعية، وانتهاك حقوق الإنسان، والقيود المفروضة على حركة الأقليات، والحركات الاجتماعية الثقافية والسياسية، وغيرها من الأزمات التي تورطت فيها النظم السياسية العربية، هذه المعضلات أدت إلى سعي الحركات الاجتماعية السياسية العربية إلى الدخول في نوعين من التحالفات: التحالف الحركي العفوي المحلي، والتحالف المنظم العابر، فأما الأخير فقد حدث بين الحركات الاجتماعية السياسية ونظيرتها على المستوى الدولي تحالفا يمثل ضغطا على النظم السياسية الحاكمة، وهوما استفادت منه الحركات الاجتماعية في تونس ومصر وليبيا منذ عام 2011 **(أحمد موسى بدوي، 2020: 100-101)**.

ثالثا-سوسيولوجية الحركات الاجتماعية في الجزائر

يمثل عقد الثمانينات على وجه الخصوص عقد استفحال أزمة النظام السياسي الجزائري الذي بدت عليه الكثير من علامات الإعياء، نظرا لتغلب نزعة الصراعات الداخلية بين العصب المكونة للنظام الرافضة للحوار السياسي الشفاف، في مجتمع كان ولايزال يشكو من نقص في ثقافة الحوار وقيم المواطنة التي أخذت بعد الاستقلال طابعا اقتصاديا واجتماعيا، على حساب الأبعاد السياسية والمدنية، التي غابت تماما ضمن عملية التنشئة التي مورست على الأجيال داخل المنظومة التعليمية، ومختلف مؤسسات التنشئة الأخرى **(ع. ن. جابي، 2004: 117-118)**.

ففي الوقت الذي كانت فيه الانحرافات تتعمق، والحركات الاجتماعية تتوسع بسبب عدم إشباع الحاجات الأساسية، وبلورة حاجات جديدة والمطالبة بالتغيير والمشاركة في صنعه، انغلق النظام السياسي الحاكم على نفسه داخل حصنه القمعي **(قريد سمير، 2018: 151)**.

وأمام هذا الوضع بدأت الدولة البيروقراطية المرتشية بالابتعاد أكثر فأكثر عن المجتمع الذي بدأ هو نفسه يعرف حركات اجتماعية واسعة ومتعددة الأشكال والمضامين مثل الانتفاضات الحضرية، الربيع الأمازيغي في منطقة القبائل سنة 1980، والحركات الطلابية في سنة 1982، أحداث قسنطينة وسطيف سنة 1986، جابهتها السلطة بإجراءات ردعية تراوحت بين القتل والاعتقال والمحاكمات السياسية **(علي سموك، 2006: 236)**.

هذه العناصر مجتمعه ساعدت على قيام حالة الانفجار يومي 5 و6 أكتوبر 1988 لقد كانت شرخا عميقا في صلب المجتمع الجزائري نتيجة إخفاقات متعددة وصراعا بين الدولة والمجتمع المدني من جهة، والجماعات الإسلامية من جهة أخرى كما عمقت هذه الانتفاضة الهوة بين مجتمعين متناقضين بحكم اختلاف الاستفادة من الثروات المتأتية من الطاقة النفطية **(المنصف وناس، 1999: 245-246)**.

هذه الفترة التي عرفت كذلك بروزا قويا للحركات الاجتماعية بمختلف أنواعها الكلاسيكي منها: كالحركات العمالية والنقابية والنسائية والطلابية، والجديد منها كتلك التي كان وراءها أبناء المدن والأحياء الشعبية، وتلك ذات المطالب الثقافية المتمركزة في منطقة القبائل أساسا، كما شهدت هذه الفترة فتح مجال النقاشات السياسية والفكرية وطرحها للكثير من القضايا الآنية والتاريخية وجدت صدى لها في حركة نشر ناشئة تعددية لم تعرفها الجزائر منذ استقلالها **(ع.ن. جابي، 2012: 144)**.

كما تميزت أيضا ببروز الحركة الاجتماعية الشعبية ذات الغطاء الديني المتطرف، بمطالبها الجذرية، وأساليبها الثورية، لدرجة تهديدها للأوضاع القائمة في مرحلة الانتقال التي تميزت بهشاشة دور المؤسسات وسوء أدائها.

فالحركة الدينية في الجزائر في عمومها، لم تؤمن يوما بقيم المجتمع المدني القائمة على المواطنة والمساواة والديمقراطية وحقوق الإنسان، وقد اتخذت مواقف معادية منها، في الواقع والخطاب، وهي خاصية ميزت التيار الديني في الجزائر (الجبهة الإسلامية للإنقاذ تحديدا)، فقد اعتمد هذا التيار على استراتيجية مواجهة عنيفة (فعلية ولفظية)، معتمدة على نقد كلي وجذري للنظام السياسي لكل مراحله ورجاله، فكسب من جراء ذلك قاعدة شعبية لم يتسن مثلها لأي تيار ديني سياسي آخر **(ع.ن. جابي، 1998: 213)**.

ونتيجة للعلاقة الخاصة التي استطاعت أن تربطها الجبهة الإسلامية للإنقاذ بمختلف الفئات الاجتماعية لاسيما الشباب، تمكنت من تحقيق نتائج سياسية كبيرة في الانتخابات التي دخلتها بدءا من الانتخابات البلدية التي فازت بأغلبية مجالسها (انتخابات جوان1990)، كما فازت بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي (188 مقعدا) في الدور الأول من الانتخابات (انتخابات 26 ديسمبر 1991)، قبل أن تلغى النتائج في بداية جانفي 1992، وتحل الجبهة بعد ذلك **(تريكي حسان، 2013: 155-156)**.

إن تعثر المسار الانتخابي بهذه الطريقة العنيفة أدى بالسلطة من أجل السيطرة على الوضع المتأزم إلى المجيء بالرئيس بوضياف أولا سنة 1992، ثم بالرئيس اليمين زروال ثانيا سنة 1994 كرئيس للدولة، الذي دخل سلسلة حوارات مع الحركات الإسلامية انتهت بالهدنة مع طرف منها، ثم بعدها قامت السلطة بتنظيم انتخابات تشريعية سنة 1997 أعادت من خلالها توزيع الأدوار السياسية وإدماج بعض الحركات الإسلامية التي طالما وصفت بالمعتدلة طوال بداية الأزمة، وهو الشيء الذي مهد الأرضية لأجواء مصالحة ترجمت بعد ذلك باختيار بوتفليقة رئيسا ممثلا لهذه المرحلة الجديدة **(مخلوف بشير، 2012: 16)**.

وتكشف الحركات الاحتجاجية التي شهدتها الجزائر في جانفي 2011، بقوة عن الملامح التفصيلية للحالة الجزائرية بمختلف تجلياتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فهي تحيل ذلك إلى الركود الذي ميز أداء المؤسسات السياسية الرسمية والمعارضة، كما تؤشر على الضيق في الساحتين الإعلامية والسياسية، والتخبط في الأداء الاقتصادي في وقت تحسنت فيه الحالة المالية للبلاد من دون أن ينجم عن ذلك اتساع آثار التهميش التي تمس على وجه الخصوص فئة الشباب ذات الحضور الديموغرافي الكبير، ويزيد الفساد المستشري قتامة الصورة، وهو الذي وصل إلى المؤسسات ذات المكانة الرمزية كشركة المحروقات الحكومية "سوناطراك " **(ع.ن.جابي، 2012: 219)**.

شهدت الجزائر منذ بداية سنة 2019 غليانا شعبيا لم تشهده مند عقود عدة. ويعود سببه بدرجة أولى إلى تمسك الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بالترشح لعهدة رئاسية خامسة وسط جدل كبير حول وضعه الصحي، وهو ما يثير كذلك تساؤلات حول سلطة سياسية عزلت نفسها عن المجتمع بسبب ممارساتها، وبسبب الخيارات الاقتصادية التي انتهجتها الحكومات المتتالية، ولا سيما منذ بداية الأزمة المالية الناجمة عن انهيار أسعار النفط عام 2014، حيث انخفضت المداخيل بما يقارب 50 بالمائة، مما أدى إلى اللجوء إلى خيار التمويل غير التقليدي أي طباعة نقود بدون مقابل **(لويزة آيت حمدوش، 2019)**.

منذ بدء الحراك الشعبي بالجزائر في 22 فبراير/شباط الماضي ظهرت على الساحة حركات تجاوزت الأحزاب السياسية التقليدية، وتبلورت أفكارها في سياق الاحتجاجات ضد نظام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومحيطه، وفي ظل هذه الأوضاع يتطلع المشاركون في الحراك إلى حركات جديدة تعبر عن مطالبهم وتحاول وضع حد للأزمة السياسية التي تعصف بالبلاد. هده الحركات لم تدع تمثيل الحراك الشعبي، وإنما مرافقته والمساهمة بوضع إطار قانوني لمطالبه، والمساهمة في إثراء المشهد السياسي واقتراح حلول للأزمة الراهنة، فالحراك يرفض أغلب المشاركين فيه تمثيل الأحزاب السياسية لهم، في حين يدور نقاش واسع حول فكرة اختيار ممثلين عن الحراك يتفاوضون مع السلطة للبحث عن طريق آمن للخروج من الانسداد الذي تعيشه الجزائر حاليا، وفي انتظار حسم الموقف من جدوى التمثيل، اختارت مجموعات من الشبان تشكيل كيانات جديدة تعبر عن تطلعاتهم وتطرح بدائل أمام خيارات السلطة التي لا تحظى بالقبول من الشارع **(إسلام عبد الحي، 2019)**.

في السياق ذاته، تحولت شبكات التواصل الاجتماعي إلى شكل من أشكال الحركات الاجتماعية الجديدة، لأنها مكنت المهمشين اجتماعيا والمقصيين سياسيا من انتزاع الحق في الاعتراف، فالسياسة في هذه المواقع تضاعف وجودها، وتعدّد أشكال تمثيلها. لقد جعلت هذه المواقع مسيرات الجمعة استعراضا وفُرْجَةً، والفرجة ليست "مشاهدةُ ما يُتَسلَّى به" فحسب، بل إنها أيضا "انكشاف الهم"، وانفلاتٌ عن معايير التعبير والاتصال وأشكالهما، وتملُّك حق القول بصوت مرفوع، والخروج عما هو امتثالي ومفروض من النظام السياسي **(لعياضي نصر الدين، 2019)**.

المراجع

1- أحمد موسى بدوي (2020). " **العولمة وإعادة التفكير في نظريات الحركات الاجتماعية**." في: محمد بلخيرة (وآخرون): **الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية**. الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

2- آيت حمدوش لويزة (2019). الحراك الشعبي في الجزائر: بين الانتقال المفروض والانتقال التعاقدي. https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2019/03/190319080407233.html

3- إسلام عبد الحي (2019). **الجزائر، حركات معارضة جديدة خارج الأحزاب التقليدية**. https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/4/2/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1-%D8%A8%D9%88%D8%AA%D9%81%D9%84%D9%8A%D9%82%D8%A9-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A9-%D8%B9%D8%B2%D9%85

4- تريكي حسان (2013). " **التحولات في نسق القيم الاجتماعية في المجتمع الجزائري–دراسة سوسيولوجية.**" (أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر).

5- جابي عبد الناصر (1998)." **النظام السياسي الجزائري: المجتمع المدني بين الأزمة والانتقال.**" ورقة قدمت إلى: **وعي المجتمع بذاته: عن المجتمع المدني في المغرب العربي** (ندوة). بإشراف عبد الله حموي. الدار البيضاء، دار توبقال للنشر (ندوات معهد الدراسات عبر الاقليمية للشرق الأوسط وشمال إفريقيا وآسيا، جامعة برينستون، الولايات المتحدة).

6- جابي عبد الناصر (2004). "**المجتمع المدني بين أزمتي النظام السياسي والفئات الوسطى.**" في: حمدي عبد الرحمان [وآخرون]. **المجتمع المدني ودوره في التكامل الإفريقي.** القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية.

7- جابي عبد الناصر (2012). **لماذا تأخر الربيع الجزائري.** الجزائر: منشورات الشهاب.

8- سموك علي (2006). **إشكالية العنف في المجتمع الجزائري: من أجل مقاربة سوسيولوجية.** الجزائر: منشورات جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر.

9- عمرو حمزاوي (2011). " **تشريح أزمات الدولة في الوطن العربي: ملاحظات أولية حول المستويات والمضامين.**" ورقة قدمت إلى: **أزمة الدولة في الوطن العربي.** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت: المركز.

10- عزة عبد المحسن خليل (2018). **الحركات الاجتماعية في العالم العربي.** https://ajialpress.com/2018/05/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%84%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A/

11- عبد القادر عبد العالي (2020). " الحركات الاجتماعية وأثرها على مسألة الهوية ومستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية بعد الربيع العربي." في: محمد بلخيرة (وآخرون): **الحركات الاجتماعية وسياق التحول في منظومة قيم الولاء والانتماء في المنطقة العربية.** الجزائر: النشر الجامعي الجديد.

12- قريد سمير (2018). **المجتمع المدني الجزائري وإشكالية تأسيس ثقافة المواطنة.** عمان: دار الأيام للطباعة والنشر والتوزيع.

13- غرايبة إبراهيم (2011). ماذا تقدم الحركات الاجتماعية؟ https://alghad.com/%D9%85%D8%A7%D8%B0%D8%A7-%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AC%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9%D8%9F/

14- فالح عبد الجبار (2011). " **الدولة في الوطن العربي: أزمتا الاندماج والشرعية، (1) أزمة الاندماج والهوية.**" ورقة قدمت إلى: **أزمة الدولة في الوطن العربي.** بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالتعاون مع مركز كارنيغي للشرق الأوسط والجمعية العربية للعلوم السياسية. بيروت: المركز.

15- لعياضي نصر الدين (2019). **الحراك الجزائري وفيسبوك.** https://www.alaraby.co.uk/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%83-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1%D9%8A-%D9%88%22%D9%81%D9%8A%D8%B3%D8%A8%D9%88%D9%83%22

16- مخلوف بشير (2012). " **موقع الدين في عملية الانتقال الديمقراطي في الجزائر فترة (1989-1995): دراسة في التمثلات السياسية لواقع التعددية الحزبية عند بعض المنتسبين للجبهة الإسلامية للإنقاذ – المحلة-**." (أطروحة دكتوراه غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة السانيا وهران- الجزائر).

17- وناس المنصف (1999). "**الدولة الوطنية والمجتمع المدني في الجزائر: محاولة في قراءة انتفاضة تشرين الأول/أكتوبر 1988**." في: سليمان الرياشي [وآخرون]. **الأزمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** . ط2، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية (سلسلة كتب المستقبل العربي 11).